

إطار الرصد الإقليمي للطلاب المتنقلين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

التركيز على: استخدام البيانات، مشاركة البيانات والبيئة التمكينية



الملف التعريفي لـ الممارسة/ دراسة الحالة

يُعد إطار الرصد الإقليمي للأشخاص المتنقلين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عبارة عن مبادرة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «اليونسكو»، أُعدت بالتعاون مع 18 من وزارات التربية والتعليم في المنطقة. يدعم الإطار صياغة السياسات التعليمية الوطنية وتنفيذها ورصدها في سبيل ضمان حق التعلّم للأشخاص المتنقلين في المنطقة و للتصدي أيضاً للتحديات التي تشكلها الزيادة الكبيرة في تدفق النازحين في المنطقة. يهدف الإطار إلى تعزيز عمليات السياسات التعليمية من أجل الإدماج والشمول التعليمي الكامل للطلاب المتنقلين¹. يتضمن عناصر كمية (مؤشرات عامة) ونوعية (خريطة معيارية للسياسات والممارسات الجيدة) لفهم كيفية ضمان الحق التعلّم. تتيح منصّة التعليم والتتقل في أمريكا اللاتينية والكاريبي لهذه العناصر الحصول على البيانات التي أُسّنت وجمعت في هذا الإطار.

الحاجة إلى استجابة إقليمية موحّدة تضمن حصول الأشخاص المتنقلين على تعليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

شهدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في السنوات الأخيرة، زيادة في الحركة داخل المنطقة والنزوح على نطاق واسع، مما أثار مجموعة من المخاوف تتعلق بالحماية وشدد على الحاجة إلى استجابة إقليمية منسقة لضمان حقوق الأشخاص المتنقلين. وعند الإشارة إلى التحركات عبر الحدود في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فإن مصطلح «الأشخاص المتنقلون» يقرّ بتنوع واختلاف

¹ يعتمد إطار الرصد الإقليمي نهج الحق في التعلّم الذي اقترحه ك. توماسيفسكي في مؤشرات الحق في التعليم، الذي جرى تفعيله في التعليق العام رقم 13: الحق في التعليم في لجنة الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. وهو يميز أربعة أبعاد للحق في التعلّم هي: التوافر، إمكانية الحصول والوصول إليه، والقبول وقابلية التكيف. أما البعد الخامس فهو: المساواة، التي أُدرجت بناءً على التقرير العالمي للرقابة على التعليم 2018/2017 - [المساواة في التعليم: الوفاء بالتزامتنا](#).

التجارب من حيث الدافع، الوضع القانوني، الحجم والتكوين، ويشمل المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء والأشخاص العائدين. على الرغم من أن النزوح في فنزويلا هو أحد أكبر الأزمات الإنسانية في تاريخ المنطقة، مع أكثر من 5.9 مليون مهاجر ولاجئ في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلا أنه لا يمثل كل التنقل الإقليمي.

قد واجهت البلدان المضيفة في المنطقة تحدياً تمثل في إدماج الأشخاص الذين ينتقلون إلى أنظمتها التعليمية الوطنية، وضمان الحق للجميع في التعلم. وكانت الحاجة ماسة لتعبئة استجابة موحدة للتصدي لتثقل البشر داخل المنطقة بصورة واسعة، ولاسيما في ظل انعدام بيانات نوعية قابلة للمقارنة بشأن الإدماج في نظم التعليم الوطنية. وشمل ذلك تعزيز قدرات نظم التعليم الوطنية والتخطيط لها ورصدها استناداً إلى إيجاد بيانات قابلة للمقارنة وذات نوعية جيدة، ووضع أدوات إقليمية للرصد تراعي الالتزامات المتصلة بالهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة والسياسات الوطنية ذات الصلة، وذلك ضمن إطار نهج شامل.

في عام 2019، أجرت اليونسكو تحليلاً لنظم معلومات إدارة التعليم في شيلي (EMIS)، كولومبيا، والإكوادور، غواتيمالا، وبيرو، وحددت التحديات الحالية المتعلقة برصد بيانات موثوقة ودقيقة وذات صلة وإعدادها. وأبرز التشخيص الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية لمواصلة العمليات الإحصائية، وتقديم المساعدة التقنية للحصول على مؤشرات تسترشد بها استجابة التعليم على نحو كاف، وبيانات مصنفة حسب نوع الجنس. وقد شددت وزارتا الخارجية والتعليم في المنطقة على هذه الحاجة في إطار عملية كيتو، التي تنص على أن تعزيز أطر إنتاج البيانات ورصدها على الصعيد الإقليمي يمثل أولوية من شأنها تيسير التنسيق الحكومي الدولي.

النهج:

بالنظر إلى الاحتياجات لوزارات التعليم، والالتزامات الإقليمية، وتمشياً مع استراتيجيتها الإقليمية لدعم البلدان المتضررة في ضمان حق الأشخاص المتنقلين في التعليم، تتولى اليونسكو التنسيق بشأن إطار المكون الإقليمي لبرنامج الصمود المتعدد السنوات « Multi-Year Resilience Program (MYRP)» لأزمة اللاجئين والمهاجرين في فنزويلا التي يموله صندوق التعليم لا ينتظر، وضع إطار الرصد الإقليمي للطلاب المتنقلين. وهذه المبادرة المتعددة الشركاء مدفوعة بقوة بمشاركة 18 دولة عضوا هي: الأرجنتين، البرازيل، شيلي، كوستاريكا، كوبا، كوراساو، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، السلفادور، غيانا، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، باراغواي، بيرو، أوراغواي، أنغولا، البهاما، جزر فيرجن البريطانية.

يسعى إطار الرصد الإقليمي التصدي للتحديات الناجمة عن انعدام البيانات وتغيير طريقة جمع البيانات التعليمية وذلك لدعم صياغة وتنفيذ السياسات التعليمية الرامية إلى ضمان حق الأشخاص المتنقلين في التعليم. ويجري تطويره من خلال حوار للسياسات وتعزيز قدرات نظم التعليم الوطنية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي على التخطيط والرصد وذلك على نحو يمكن من إيجاد بيانات متزامنة ومهمة وقابلة للمقارنة، ومتوائمة مع السياسات الوطنية ذات الصلة لتيسير ما يلي:

- معرفة ورصد الوضع التعليمي للطلاب المتنقلين في المنطقة فيما يتعلق بالوفاء بحقوقهم في التعليم.
- تعزيز حيز للمعرفة، التشخيص والدعم لصياغة وتنفيذ سياسات تعليمية تهدف إلى ضمان حق الأشخاص المتنقلين في التعليم استناداً إلى الأدلة.
- إبراز الممارسات الجيدة لإدماج الأشخاص المتنقلين في التعليم التي نفذتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية في المنطقة.
- الإسهام في رصد الهدف رقم 4 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة بمعلومات عن الحالة التعليمية للطلاب المتنقلين.
- إقامة حوار بشأن معايير تحديد المؤشرات وإمكانية مقارنتها بما يتيح وجود مؤشرات إقليمية قابلة للمقارنة.

يتألف إطار الرصد الإقليمي من أبعاد كمية ونوعية تكاملية. يتألف العنصر الكمي من مجموعة مؤشرات إحصائية قابلة للمقارنة ومهمة لرصد المسارات التعليمية للأشخاص المتنقلين، دعم تعزيز التخطيط الوطني للتدخلات التعليمية، وتحسين فهم التقدم المحرز في جميع أنحاء المنطقة. بينما يضم البعد النوعي خريطة نوعية للسياسات الوطنية للشمول التعليمي للتلاميذ الذين ينتقلون، ومخزون تجارب إبداعية وممارسات واعدة، وقسماً عن تحليل تنفيذ السياسات. تتولى منصة البيانات المجانية المفتوحة للتعليم والتنقل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نشر جميع نتائج المبادرة الناتجة والمعلومات ذات الصلة بالتعليم الجامع على المستوى الإقليمي وتحليلها.

التنفيذ:

يعزز إطار الرصد الإقليمي تنسيق وتوحيد السياسات وشمول البيانات بشأن حق الأشخاص المتنقلين في التعليم، وإدراجها من خلال آليات تعمل على إشراك الشركاء الإقليميين بشكل منهجي، ولاسيما وزارات التعليم. يعتمد تطبيق إطار الرصد الإقليمي على تهيئة بيئة للحوار وتبادل المعرفة ومناصرة ما يتعلق بالحق في التعليم للأشخاص المتنقلين. في نهاية المطاف يتمثل الهدف في تيسير تبادل

المعلومات وأفضل الممارسات لتعزيز تطوير السياسات والممارسات التي تضمن حصول التلاميذ كافة على التعليم، بغض النظر عن حالة تنقلهم.

تشمل خطوات التنسيق الأساسية ما يلي:

(1) فهماً أفضل للإجراءات التي تُنفَّذ في مختلف السياقات الوطنية لضمان الحق في التعليم وتحديد الاحتياجات لتحسين العمليات لزيادة إنتاج البيانات وزيادة قدرتها، بالتعاون الوثيق مع عملية كويتو، ومجموعة التعليم الإقليمية، ومجموعة عمل التعليم والتنقل البشري، وذلك للجمع بين وزارات التعليم في المنطقة وشركاء التعليم من خلال:

- - التشخيص السريع لتوفير معلومات عن التلاميذ المتنقلين في نظم المعلومات التعليمية المؤسسية في تشيلي، كولومبيا، الإكوادور، البيرو، وغواتيمالا (2019).

- - دراسة إقليمية لتحليل وتقديم توصيات حول تعديل وتطور أطر معيارية وسياسات وطنية تضمن حصول الأشخاص المتنقلين على التعليم وإدماجهم فيه (2020).

- - تشكيل دوائر مستديرة فنية تجمع بين مسؤولي التنسيق الفني الوطني المكلفين من 18 وزارة تعليم عالي في المنطقة، وخبراء تعليم من اليونيسكو، وشركاء التعليم من منظمة التعليم الإقليمي الذين يعملون مع الأشخاص المتنقلين، وخبراء إحصائيات التعليم والهجرة. تتولى كل وزارة من وزارات التعليم المشاركة تعيين مسؤول ارتباط فني. توفر مجموعات العمل (الفرعية) هذه منصة لتبادل المعارف والمعلومات والخبرات بين مختلف الدول والشركاء، وتعمل كهيكل جماعي لصنع القرار، وتعد ضرورية لتنسيق تطبيق إطار الرصد الإقليمي عبر العلاقة التنموية والإنسانية المرتبطة بقيادات من وزارات التربية والتعليم وتنسيق من اليونيسكو.

(2) تطوير منصة بيانات مجانية مفتوحة على الإنترنت، بحيث تكون مصممة كأداة لتحليل البيانات والمؤشرات والمعرفة والتشخيصات التي تم جمعها في إطار المراقبة الإقليمي وقياس النتائج وتصورها ونشرها، وذلك لتمكين تطبيق الدروس وأفضل الممارسات في مختلف بلدان المنطقة. في نهاية الأمر، سيكون من الممكن تصور المسارات التعليمية للتلاميذ المتنقلين وتتبعها على المنصة الخاصة بها على شبكة الإنترنت، الأمر الذي سيجلب إجراء مقارنات بين البيانات والسياسات في سائر أنحاء المنطقة.

الإنجازات والنتائج الرئيسية للممارسة

حقق إطار المراقبة الإقليمي أهدافه وغاياته الأولية بنجاح من خلال تحويل الدعم الفني المقدم للحكومات ودعم تنمية القدرات لتوجيه سياسات التعليم الجامع (الشامل للجميع) بناءً على بيانات عالية الجودة وقابلة للمقارنة إقليمياً:

- إن تشكيل دوائر مستديرة للعمل التقني والتي تم تمثيل كل وزارة من خلال جهة تنسيق فنية، قد أتاح فرصة للمناصرة من أجل الحق في التعليم للأشخاص المتنقلين، اتخاذ قرارات، وحشد إرادة سياسية.

- شددت الدول الأعضاء على التزاماتها بالتعليم الشامل والمشاركة في إطار الرصد الإقليمي في إعلان بوينس آيرس (مايو 2022) والإعلان المشترك الثامن لعملية كويتو (يوليو 2022).

- في فبراير 2022: وضعت مجموعة العمل الإقليمية الفرعية مذكرة مبدئية حول " تعريف الأشخاص المتنقلين " تقدم فهماً موحداً لاتجاهات التنقل البشري في المنطقة وقدم تفسيراً أوضح للإطار

- وفي نوفمبر 2022: تم التحقق من صحة المكون الكمي لإطار العمل، والذي يتألف من مصفوفة من المؤشرات التعليمية القابلة للمقارنة إقليمياً، واعتماده من وزارات التعليم من خلال عملية ذات أطراف متعددة من أصحاب المصلحة. تهدف هذه المؤشرات إلى إيجاد رؤية منظمة ومنهجية للتقدم الإقليمي نحو ضمان الحق في التعليم للأشخاص المتنقلين، تغطي الأبعاد الخمسة للحق في التعليم. بناءً على اقتراح اليونيسكو، أعدت لجنة صغيرة مؤلفة من ثماني وزارات للتعليم 14 مؤشراً مع تفصيلاتها. وخلال المائدة المستديرة الفنية، جرى التحقق من 12 مؤشراً من المؤشرات المقترحة واعتمادها.

- ابتداء من أبريل 2023 ستبدأ جميع وزارات التعليم البالغ عددها 18 وزارة اختبار المؤشرات على المستوى الوطني. إن البيانات التي جُمعت، والمعلومات المتعلقة بالعملية (بما في ذلك التحديات التي واجهتها) سيجري تبادلها مع اليونيسكو باستخدام قوالب محددة عبر الإنترنت وستكون متاحة على منصة التعليم والتنقل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (EMAC) وبما أنها التجربة الأولى لمصفوفة المؤشرات، ليس من المتوقع أن تختبر جميع الوزارات كل المؤشرات، أو تجمع المستوى نفسه

من التفاصيل، وذلك بناءً على قدراتها ومواردها.

الأدلة والدروس المستفادة الرئيسية

□ ثلاثة دروس مستفادة لتعزيز بيانات التعليم ذات الصلة بالأزمات والمخاطر ضمن أنظمة التعليم الوطنية:

- يتيح النهج التصاعدي لإدارة البيانات التعليمية للأشخاص المتنقلين ملكية وطنية واستعداداً أكبر من جانب وزارات التعليم لتوجيه اختيار المعلومات التي قد يكون جمعها مفيداً بطريقة منسقة وموحدة في المنطقة.
- تعد علاقة اليونيسكو المتينة مع وزارات التعليم أساسية في إيجاد فضاء تعاوني للمشاركة في تصميم إطار العمل المبدئي لإطار الرقابة الإقليمي مع وزارة التعليم والشركاء.
- اعتراف الدول الأعضاء في المنطقة بضرورة تحسين عمليات إنتاج البيانات، وبناء إطار مفاهيمي مشترك لتنفيذ مختلف عناصر الإطار الإقليمي، بفضل التشخيص الأولي الذي أجرته اليونيسكو لحالة البيانات المتعلقة بالطلاب المتنقلين في نظم معلومات التعليم المؤسسي ودعمها للمشاركة في مختلف المنتديات السياسية المخصصة، مثل عملية كيتو. أدى هذا الاعتراف إلى تعزيز الالتزام بقيادة المبادرة والإسهام الفعال في تطويرها وتنفيذها.
- من خلال إيلاء اهتمام أكبر لمسألة وصول الطلاب إلى التعليم أثناء التنقل من خلال زيادة الوعي وبناء الالتزام وتعزيز بيئة تمكينية، تساعد هذه الممارسة وزارات التعليم على جمع أهم البيانات الأساسية عن الطلاب المتنقلين.
- يسهم التقدم الذي أحرز في تحسين جمع البيانات واتخاذ القرارات بشأن تعليم الأشخاص المتنقلين على المستوى الوطني في زيادة مشاركة الدول الأعضاء والتزامها بتنفيذ إطار الرصد الإقليمي.

□ 1 تدريب الأطراف التعليمية الفاعلة لتعزيز استخدام البيانات ذات الصلة بالأزمات والمخاطر وتبادلها:

- تتيح الدوائر المستديرة التقنية لوزارات التعليم الفرصة والمساحة للمشاركة في مناقشات حاسمة، تقاسم المعارف، بناء توافق في الآراء، واتخاذ قرارات مشتركة لتعزيز جمع البيانات والمعلومات عن التحرك في نظم المعلومات في وزارات التعليم في البلدان المشاركة. وييسر هذا المنتدى التعاوني أيضاً التنسيق.

□ 2 أهم الدروس لتحسين تنسيق وتوحيد البيانات المتصلة بالأزمات والمخاطر لدعم أهداف تعزيز النظم داخل النظم التعليمية الوطنية وعبر العلاقة بين المساعدة الإنسانية والتنمية:

- تمثل الدوائر المائدة المستديرة الفنية عنصراً أساسياً في تهيئة بيئة تمكينية لتحسين التنسيق والتوحيد بين جميع الأطراف الفاعلة المشاركة من خلال ما يلي:

« الجمع بين الأطراف الفاعلة التي لا تزال منعزلة بشكل عام لمعالجة إشراك الأشخاص المتنقلين في أنظمة التعليم الوطنية، مثل شركاء المجموعة الإقليمية للتعليم التي تتألف أساساً من أطراف فاعلة في المجال الإنساني، وأخصائيين تعليميين في اليونيسكو، وخبراء في إحصاءات الهجرة والتعليم، وفريق تقني ومهني من وزارة التعليم في المنطقة، ولكن أيضاً داخل مختلف الإدارات في الوزارة نفسها، والتي قد لا يتم التعاون بينها عادةً (مثل قسم معلومات التعليم، وقسم الهجرة البشرية)

« وضع مؤشرات وبيانات موحدة عن طريق وضع معايير توحيد دنيا لجمع البيانات (مصنوفة مؤشرات إطار الرصد الإقليمي للطلاب المتنقلين)

« ضمان مشاركة منتظمة وفعالة من جانب وزارة التعليم، وهذه أمر أساسي لهذه الممارسة لأنه يضمن الأداء التشغيلي لإطار الرصد الإقليمي بطريقة أفقية، بدلاً من فرض أطر بيانات عالمية من أعلى إلى أسفل

- إن من شأن زيادة مشاركة الشركاء في المجال الإنساني منذ البداية أن يكون مفيداً للغاية للعملية، لأنهم موجودون على أرض الواقع مع وجود العديد من المجتمعات المحلية أثناء تنقلها. بيد أن إدراج البيانات الإنسانية في مراحل التنفيذ الأولى

اعتُبر أمراً بالغ التعقيد، لأسباب منها الطابع المحلي لاستجابتها، التي كثيراً ما تفتقر إلى وجود إقليمي يسمح لها بالمشاركة في المناقشات مع وزارة التعليم على الصعيد الإقليمي. حيث انه يجري بذل جهود لمزيد من الانخراط لهؤلاء الشركاء على نحو مستدام.

التحديات الرئيسية

نظراً لأن إطار الرصد الإقليمي يتطلب تنسيقاً من الخبراء في مجال التعليم من القطاعين التنموي والإنساني ووزارات التعليم لمعالجة الفجوات في بيانات التعليم في حالات الطوارئ بطريقة منسقة:

- يشكل تأمين مشاركة موحدة ومتساوية وسريعة من الشركاء تحدياً كبيراً لأنه يتطلب بناء الثقة باستمرار من خلال مسارات الاتصال الحالية
- صُمم الإطار على نحو يسعى لعرض ما يمكن توفيره للشركاء بدلاً من الطلب منهم تقديم شيء معين للإطار، مما يؤدي إلى عملية مشاركة تتطلب الكثير من العمل والجهد من جميع الشركاء وخاصة وزارات التعليم.
- يساهم بعض الدول الأعضاء بمشاركة أكثر من غيرها، ويتم طلب المزيد من الدعم باستمرار من البلدان. تهدف المشاورات والتبادلات المنتظمة إلى معالجة هذا التحدي، حيث يقوم مكتب التعليم الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي/اليونسكو في سانتياغو بإرسال وثنائق لممثلي وزارة التعليم أعدت للتشاور مسبقاً ثم تُدرج الاقتراحات الواردة في وثيقة منقحة.
- والعلاقة الأفقية التي أقيمت مع الوزارات هي المحرك الرئيسي لمشاركتها لأنها تشعر أن عملها هو عملهم وليس مقترحاً من اليونسكو. وهذا أمر مركزي لعمل الإطار. على أمل أن يتم توزيع المشاركة والانخراط بشكل أكثر عدالة في المستقبل.

تلتزم اليونسكو، بصفتها الوكالة الأممية الرائدة المسؤولة عن تنسيق جهود مجتمع التعليم الدولي نحو هدف التنمية المستدامة 4 مع تتبع ورصد التقدم المحرز، بما في ذلك في السياقات المتأثرة بالأزمات في جميع أنحاء العالم، بمعالجة أوجه عدم المساواة والاستبعاد التي تؤثر على أضعف الفئات السكانية، بين الأشخاص المتنقلين. وفي هذا الإطار، يقوم مكتب التعليم الإقليمي للتعليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي/اليونسكو سانتياغو، بالتنسيق مع مكاتب اليونسكو في المنطقة، وضعت استراتيجية اليونسكو الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استجابة لحالة الناس في سياق التنقل 2019-2021، بهدف دعم البلدان في جهودها لضمان الحق في التعليم للمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين والمشردين والعائدين. تركز الاستراتيجية الإقليمية المحدثة (2022-2025) على الركائز الأربع التالية:

- تعزيز الاستجابة التعليمية الإقليمية المتعددة الأطراف للتنقل البشري
- التخطيط لحصول شامل وعادل لنظم تعليم
- ضمان تهيئة بيئات تعليمية واجتماعية شاملة ومؤهلة؛ و
- فرص دائمة للتعلم والاعتراف بالتعليم السابق.

اعتمدت وزارات التعليم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إعلان بوينس آيرس عام 2022 الذي يؤكد مجدداً، بالاستمرار مع إعلان 2017 واتفاقيات كوتشابامبا لعام 2018، التزامها المؤسسي والإقليمي بضمان حق السكان المتنقلين إلى تعليم شامل وعادل ونوعي. ضمن هذا الالتزام بالتضامن الإقليمي لتحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة والاستجابة لأجندة التعليم 2030 في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، كما تعهدت وزارات التعليم بالمضي قدماً في التحركات الجماعية والحكومية المشتركة. وفي الأونة الأخيرة وعلى نحو ما اتفقت عليه الدول الأعضاء المشاركة في عملية كيتو ووزراء التعليم خلال الاجتماع الوزاري الإقليمي الأخير (2022)، تدعم اليونسكو/سانتياغو البلدان في تنفيذ إطار الرصد الإقليمي (RMF) للطلاب المتنقلين (Students on the Move)، وهي مبادرة إقليمية رائدة تهدف إلى تعزيز التنسيق الجماعي والحكومي الدولي من خلال تعزيز قدرات التخطيط والرصد داخل النظم التعليمية الوطنية. تُعد هذه القدرات ضرورية للحد من خطر الأزمات وتعزيز التدخلات التعليمية الموجهة للسكان النازحين وفي الوقت نفسه توليد بيانات عالية الجودة يمكن استخدامها للمقارنة في سائر المنطقة. تم تسليط الضوء على هذه المبادرة في مؤتمر القمة المعني بالتعليم المتحول، بمشاركة 18 من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، باعتبارها ممارسة جيدة في إطار مسار العمل المواضيعي المتعلق بالمدارس الشاملة والمنصفة والأمنة والصحية **وشبكة الأمم المتحدة للهجرة (الاتفاق العالمي للهجرة).**